**الادوار القيادية للمراة العراقية في تعزيز الاستدامة البيئية**

**Leadership roles of Iraqi women in promoting environmental sustainability**

**اعداد**

**أ.د.شيماء عادل فاضل أ.م.د.دينا محمد جبر**

**Dr. deena Mohamed jabber ph.d. .shaimaa adil fadel**

**الجامعة العراقية / كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية**

[**Dr.shaimaaadil2020@gmail.com**](mailto:Dr.shaimaaadil2020@gmail.com)[**Deena.col@copplicy.uobaghdad.edu.iq**](mailto:Deena.col@copplicy.uobaghdad.edu.iq)

**ملخص البحث**

**أن التصدي للتحديات المناخية والبيئية من خلال صنع سياسات متنوعة الأنشطة وأيضا متعددة الآجال تحتاج الى جهود سياسية تفعل من آلية المساومات السياسية بهدف الوصول الى توليفة مقبولة مجتمعيا للوصول الى اقل نسبة انبعاثات ممكنة، فضلا عن توفير الاعتمادات المالية المخطط لها والعمل على توفير العلاج السريع للآثار الاقتصادية السلبية المتصورة فضلا عن تحقيق المعرفة العلمية المرتكزة على الخبرة الهندسية المتعلقة بمختلف الحلول التقنية التي يمكن اعتمادها للتخفيف من تلك الآثار السلبية،ولاجله جاء موضوع البحث لإلقاء الضوء على الادوار القيادية للمراة العراقية داخل كل من واقع وسياسات التنمية المستدامة ولاسيما البيئية منها سبيلا لتحقيق استدامة بيئية ناجحة ،والتركيز على الادوار القيادية للمرأة العراقية بإيفاء احتياجات الحاضر دون الاضرار بقدرة اجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها الخاصة سبيلا لحفظ الاصول الطبيعية لإغراض النمو والتنمية في المستقبل من خلال تقديم توصيات حول الادماج الشامل لها في الاستدامة البيئية .الكلمات المفتاحية : ( الادوار القيادية ، المراة العراقية ، الاستدامة البيئية )**

**Research Summary**

**Addressing climate and environmental challenges through making policies with diverse activities and multi-terms requires political efforts that activate the mechanism of political bargaining with the aim of reaching a socially acceptable combination to reach the lowest possible emissions rate, as well as providing planned financial funds and working to provide rapid treatment of the economic impacts. Perceived negativity as well as achieving scientific knowledge based on engineering expertise related to various technical solutions that can be adopted to mitigate those negative effects,For this reason, the topic of the research came to shed light on the leadership roles of Iraqi women within both the reality and policies of sustainable development, especially environmental ones, as a way to achieve successful environmental sustainability, and to focus on the leadership roles of Iraqi women by meeting the needs of the present without harming the ability of future generations to meet their own needs as a way to preserve natural assets for the purposes of Future growth and development by providing recommendations on their comprehensive integration into environmental sustainability,Keywords: (leadership roles, Iraqi women, environmental sustainability).**

**المقدمة :**

**يعيش العالم منذ عدة عقود تطورات تقنية نتيجة التقدم العلمي المادي الذي ليس له حدود ولا تبدو له نهاية، فالدول المتقدمة تزداد تقدماً باستخدام تقنية المعلومات والاتصالات والتي ثبتت بالتجربة أنها مفتاح التنمية المتواصلة، بينما تحاول الدول النامية اللتحاق بالركب، وانطلاقاً من قناعة الدول بأن التنمية هي السبيل الوحيد لتحقيق التطور والتقدم للمجتمعات بهدف معالجة سلبياته وتعزز ايجابيته، برزت التنمية المستدامة بمبرراتها المتعددة والتي استلزمت الأخذ بها وتطبيق ما يصلح منها لمجتمعنا العراقي ، ومع أن التعامل مع معطيات العصر وانجازاته العلمية والتكنولوجية أصبح ضرورة بقاء ولاسيما وان . التدهور البيئي المتسارع باستمرار يشكل خطراً على استدامة التنمية البشرية التي تشكل أساس التنمية الاقتصادية طويلة الأجل، فزيادة الأمراض والإعاقات، فضلاً عن زيادة معدل الوفيات سنويا كلها لها التأثير السلبي الذي قد يمتد ليطال الدول المتقدمة التي تمتلك تقنيات وموارد متقدمة لمكافحة التلوث، وبالتالي فقد واجهت التداعيات المحتملة لتغير المناخ ومخاطر صحية أقل نسبياً.**

**وعلى الرغم من تعدد الجهات التي تتعامل مع موضوع الاستدامة البيئية سواء كانت جهات محلية أو اقليمية أو دولية ، ونظرا لوجود ارتباط وثيق بين التلوث البيئي و الاستدامة البيئية ،ودور المراة التي تعد جزءا منها ،ولأهمية موضوع الاستدامة البيئية ،ونتيجة النقص الحاصل في اعداد مؤشرات التنمية المستدامة ،جاء موضوع البحث لإلقاء الضوء على الادوار القيادية للمراة العراقية داخل كل من واقع وسياسات التنمية المستدامة ولاسيما البيئية منها سبيلا لتحقيق استدامة بيئية ناجحة ،والتركيز على دور المراة العراقية بإيفاء احتياجات الحاضر دون الاضرار بقدرة اجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها الخاصة سبيلا لحفظ الاصول الطبيعية لإغراض النمو والتنمية في المستقبل من خلال تقديم توصيات حول الادماج الشامل لها في الاستدامة البيئية .**

**منهجية البحث:**

**1) أهمية البحث:**

**تكمن أهمية هذه البحث في أهمية متغيراتها (المراة العراقية ، االاستدامة البيئية ) ولاسيما في ظل البيئة التنافسية ما بين بلدان العالم، فضلا عن قلة الدراسات والبحوث التى تناولت متغير الادوار القيادية للمراة العراقية تجاه التنمية المستدامة ولاسيما الاستدامة البيئية ، والسبب الآخر انها تضمنت متغيرين اساسيين احدهما مستقل وهو (المراة العراقية) والآخر تابع وهو (الاستدامة البيئية).**

**2) اهداف البحث:**

**يسعي هذه البحث الى تحقيق اهداف عدة ومنها:**

1. **توضيح تطور الادوار القيادية للمراة العراقية في مجال الاستدامة البيئية**
2. **تحديد ابرز التحديات التي تحد من الادوار القيادية للمراة العراقية تجاه الاستدامة البيئية ولاسيما السياسية والاقتصادية والتكنولوجية منها وآليات المعالجة المختلفة.**
3. **تقديم مقترحات لها دور في تعزيز ادوار المراة العراقية تجاه الاستدامة البيئية في ضوء الاستنتاجات التي سيتم التوصل لها.**

**3) مشكلة البحث:**

**تتمحور مشكلة البحث في كون إن العالم يواجه تزايد سريع في أعداد السكان والذي يقود بدوره الى زيادة الطلب على المواد الغذائية والسلع الأخرى، في نفس الوقت فان تلبية هذا الطلب يتم من خلال التوسع في إنتاج واستخدام الموارد الطبيعية مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع مستوى التلوث، فضلاً عن ان الطلب على استهلاك هذه السلع المنتجة يولد كم هائل من النفايات غير المعالجة بيئياً مما يقود الى مزيد من التلوث، لذا جاء البحث ليوضح دور المراة في معالجة مشكلات التلوث البيئي وتعزيز كل مايتعلق بالاستدامة البيئية**

**ولتوضيح معالم مشكلة البحث ينطلق البحث من تساؤل رئيس وهو :**

**هل يمكن للمراة العراقية ان تنجح في الحد من تلوثات البيئة المتعددة في السنوات القادمة ؟**

**4) فرضية البحث:**

**تم صياغة فرضية البحث وفقاً لمتغيراتها وعلى النحو التالي:**

**" كلما اتسمت االادوار الفاعلة للمراة العراقية بالواقعية والطموح في القضاء على التلوث البيئي وتعزيز كل مايتعلق بالاستدامة البيئية كلما ازدادت امكانية نجاحها والعكس صحيح".**

**5) منهج البحث:**

**إن دراسة الادوار القيادية للمراة في مجال الاستدامة البيئية استلزم الاعتماد على أكثر من منهج، إذ تم اعتماد المنهج التاريخي في تحليل تطور ادوار المراة العراقية في المجال البيئي،كما ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي وهو من المناهج المعمقة ومن خلاله يمكن تحليل الادوار القيادية للمراة العراقية وعلاقتها في تعزيز برامج الاستدامة البيئية، كما استخدم المنهج في حل المشكلات المتعلقة بالبيئة وتلوثها، وكيفية مواجهتها للتحديات التي تقف بالضد من عملها وكيفية تخطيها .**

**6) حدود البحث:**

**تنقسم حدود البحث الى ثلاثة حدود يمكن توضيحها في التالي:**

**الحدود الزمانية: منذ بداية الالفية الثانية وحتى الآن.**

**الحدود المكانية: العراق**

**الحدود ألموضوعية المرأة العراقية تجاه الاستدامة البيئية .**

**7) الدراسات السابقة:**

**البحث الاول: جاسم محمد جندل، تلوث البيئة (أسبابه، أنواعه، مخاطره وعلاجه)، القاهرة ، دار الكتب العلمية، 2011.**

**ينطلق البحث من فرضية واقعية وهى ان التحدي الأعظم للبشرية في الوقت الراهن هو التلوث البيئي، وهذا الوضع يؤثر بشكل خطير على البيئة والأوضاع الصحية كل من الإنسان والحيوان، وقد ناقشت البحث دور التلوث البيئي في تدهور النظام البيئي وتغير المناخ ويؤثر سلبياً على الصحة العامة، مما يمثل تهديداً كبيراً للتنمية المستدامة والثروات الطبيعية، وقد ناقشت البحثتلوث الهواء وثقب الأوزون والأمراض الناتجة عنها كسرطان الجلد والرئة، واهتمت بمناقشة تلوث المياه حيث يموت سنوياً حوالي 5 ملايين شخص بسبب شرب المياه الملوثة، وأيضاً تعرض لتلوث التربة حيث تعرت التربة من النباتات وانتشرت ظاهرة التصحر.**

**8) هيكلية البحث:**

**وتأسيساً لما تقدم، جاء البحث في ثلاث محاور حيث تضمن المحور الأول تطور ادوار المراة العراقية تجاه الاستدامة البيئية اما المحور الثاني تحديات تنفيذ ادوار المراة العراقية تجاه التلوث البيئي ،ويهتم المحور الثالث يهتم بموضوع السياسات المقترحة تجاه تعزيز ادوار المراة العراقية نحو الاستدامة البيئية ، وأخيراً الخاتمة والتي جاءت تلخيصاً لمضمون البحث ولأهمية الأفكار التي اشتملت عليها والبرهنة على صحة فرضية البحث فضلاً عن عدد من الاستنتاجات والتوصيات التي خرج بها البحث عسى ان تفيد المهتمين بهذا الشأن.**

**المحور الاول :**

**تطور الادوار القيادية للمراة العراقية تجاه الاستدامة البيئية**

**عد مشاركة المراة العراقية في حركة التنمية المستدامة ولاسيما الاستدامة البيئية مطلبا ضروريا ملحا ولاسيما ال،اذ نجد نشاطاتها واضحة في الجمعيات الاهلية والمنظمات المحلية ، كذلك في المنظمات الخاصة بها كجمعيات سيدات الاعمال بالدول العربية ومجلس سيدات الاعمال العرب تحت رعاية جامعة الدول العربية**

**على الرغم من استمرار المعوقات لن تمنع من اداء المراة في عملية التنمية المستدامة ،انطلاقا من ايمانها بدورها في النهوض بالمستوى المعيشي للمجتمع العربي بأسلوب حضاري يساعدها في ذلك تنمية مستدامة للثروة البشرية والشراكة العربية على اساس المعرفة والارث العربي الثقافي والحضاري واستغلال القدرات المحلية والاستثمار العربي مع ترشيد الاستهلاك وحفظ التوازن بين التعمير والبيئة ،وبين الكم والكيف .**

**وهذا لن يتم دون اخذ بنظر الاعتبار جملة اجراءات عاملة كالحد من انعدام المساواة بين الجنسين والقضاء على الجوع وتوفير الامن الغذائي والسلام والعدالة وضمان تعليم جيد منصف وشامل للمجتمع وتمتع الجميع بانماط عيش صحية وبالرفاهية لجميع الاعمار .**

**ان ابرز ادوار المراة العراقية التي من شأنها تعزيز مشاركتها او ممارستها في نحقيق التنمية المستدامة ولاسيما الاستدامة البيئية يتطلب منهجية متكاملة تأخذ في اعتبارها الظروف البيئية بالإضافة إلى التطور الاقتصادي ،فكان لابد ان يكون للمراه دورا قياديا في الاستدامة البيئية التي ماهي الا تحسين رفاهية الإنسان من خلال حماية رأس المال الطبيعي، مثل الغلاف الجوي أو التربة، والتركيز على تقليل بصمات الكربون، ونفايات التغليف، واستخدام المياه وتأثيرها العام في البيئة.كما انها النتائج القابلة للقياس لنظام البيئة في المنظمة ذات الإرتباط بالتحكم في الجوانب البيئية الناجحة عن الأهداف والسياسات البيئية.،،، وهناك من يرى بانها نتائج مقاييس إدارة المنظمة لجوانبها البيئية التي يمكن أن تقاس إتجاه سياسات المنظمة وأهدافها وغاياتها، وكما يشير ايضا الى الإهتمام بإدارة المصادر الطبيعية وهو العمود الفقري للتنمية المُستدامة ويركز بصورة رئيسة على كمية المصادر الطبيعية ونوعيتها على الكرة الأرضية ويركز كذلك على الإستنزاف البيئي وهو أحد العوامل التي تتعارض مع التنمية المُستدامة. (الغنيماوي، 2021، 319)**

**وعلى وفق ماتقدم تتفق الباحثان مع ما وصفته المنظمة العالمية منظمة الامم المتحدة بانها " تعني تلبية حاجات الحاضر دون المساس بقدرات الأجيال المستقبلية على تلبية حاجاتها الخاصة"،على اعتبار انه يوجد اليوم في عالمنا حوالي 140 دولة نامية تبحث عن سبل لتلبية حاجاتها التنموية، ولكن يستصحب ذلك تهديد متزايد للتغيير المناخي، لذا يجب بذلك جهود مقدرة لضمان أن التنمية اليوم لا تؤثر سلباً على الأجيال المستقبلية.**

**ولو تتبعنا التطور التأريخي للتنمية المستدامة لوجدنا ان الاتحاد العالمي للحفاظ على طبيعة نشر أول تقرير حول حالة البيئة العالمية عام 1950، وقد عد هذا التقرير رائد أخلال تلك الفترة في مجال المقاربات المتعلقة بالمصالحة والموازنة ما بين الاقتصاد والبيئة.في ذلك الوقت( نصر الدين ،2001: 3). ثم أنشاء نادي روما بمشاركة عدد قليل نسبياً من الأفراد لكنهم يحتلون مناصب مرموقة في دولهم إذ كان الهدف من أنشاء النادي معالجة النمو الاقتصادي المفرط وتأثيراته المستقبلية وذلك في عام 1968 وكان له وقع مؤثر في المسار التاريخي للتنمية المستدامة وقد عبر الفيلسوف والمفكر الألماني هانس جوناس عن قلقه على الأوضاع البيئية في كتابه مبدأ المسؤولية ،وفي عام 1980 أصدر الاتحاد الدولي للحفاظ على البيئة تقرير (IVCN) تحت عنوان الإستراتجية الدولية للبقاء والذي ظهر فيه لأول مرة مفهوم التنمية المستدامة ( ابو الطير ،2010: 98-99)**

**في عام 1989 عقدت اتفاقية بازل الخاصة بضبط وخفض حركة النفايات الخطرة العابرة وضرورة التخلص منها وصادقت عليها 150 دولة، وقد شكلت هذه الاتفاقية نقطة تحول من حيث عدد الدول الموقعة عليها. الا انه في عام 1992 كان الحدث الأهم في مسار التنمية المستدامة إذا انعقدت مؤتمرمع إلامم المتحدة للبيئة والتنمية أو ما يسمى بقمة الأرض في ريودي جانيرو بالبرازيل، ثم أنعقد مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوها نسبورغ جنوب أفريقيا عام 2002 الذي سلط الضوء على ضرورة تعبير أنماط الإنتاج والاستهلاك وفي عام 2010 انعقدت قمة المناخ في (كوبن هاكن) بسبب قناعة جميع الأطراف أن حالة البيئة في العالم ما زالت في تدهور مستمر، وقد ناقشت هذه القمة التغيرات المناخية الأخيرة، وكيفية مواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري وكذلك سبل تحقيق تنمية عالمية مستدامة تراعي الجوانب البيئية في مختلف إستراتيجيتها الكلية والجزئية وفي هذا السياق نجد أن التنمية المستدامة لم تكن وليد الصدفة أنما جاءت نتيجة منطقية لهذا الجهد العالمي المتواصل.**

**وبدأت تدريجيا تبرز الادوار القيادية للمراة بالمشاركة كونها جزء من الدولة في السياسات والستراتيجيات الخضراء كتعبير تنفيذي حول التزامها بالاستدامة والإدارة البيئية التي يكون المجتمع على استعداد للقيام بها، (ابو النصر ، 2016: 13-16)، ، وكما أنها تعبر عن مدى فاعلية المؤسسات في إدارة القضايا البيئية باعتبار ان لها أولوية عالية للدولة وفق التدابير المصممة لمنع أو تقليل الآثار الضارة للأنشطة البشرية على النظم البيئية، وهذا يعني ان مشاركة المراة في السياسة الخضراء هي ايديولوجيا سياسية تسعى لخلق مجتمع مستدام بيئياً تتجذر فيه البيئية واللاعنف والعدالة الاجتماعية والديمقراطية القاعدية.**

**وقد كان لها دور فعال في المساعدة في التحول من الاقتصاد التقليدي وهو ما يطلق عليه بالاقتصاد البني الى اقتصاد المستقبل او ما يسمى بالاقتصاد الاخضر والذي يعد الوسيلة لتحقيق الاستدامة البيئية سبيلا لحماية البيئة ومواردها وتحقق العدالة الاجتماعية والارتفاع بمستوى المعيشة. (الفيومي ، 2022)**

**ففي أوائل التسعينات من القرن الماضي، أعلن البنك الدولي أن للمرأة دورا رئيسا في إدارة الموارد الطبيعية، مثل التربة والمياه والغابات والطاقة، وغيرها، نظرا لمعرفتها العميقة - البديهية أو المكتسبة - بالطبيعة من حولها. كما دارت الكثير من النقاشات قبل ذلك حول العلاقة بين صحة المرأة ونقص الموارد الطبيعية، خاصة في المناطق النائية، وتلك التي تعاني من شح الموارد، ما يتطلب من ربات البيوت جهدا مضاعفا لتأمين معيشة عائلاتهن، ويعرضهن لخطر التجوال لمسافات طويلة بحثا عن الموارد الضرورية، كالمياه على سبيل المثال، أو لأخطار صحية تتعلق بعدم نظافة المأكل والمشرب، أو استخدام مصادر غير صحية لتوليد الطاقة مثل الفحم وغيره.  
وقد كان لبعض الأصوات النسائية الدور الأكبر في التنبيه إلى أهمية دور المرأة في الحوار البيئي وتأثيره الكبير على القضايا البيئية. من بين تلك الأسماء «إستر بوزيرب»، مؤلفة كتاب «دور المرأة في التطور الاقتصادي» الذي نشر في أوائل السبعينات من القرن الماضي، وكان له تأثير كبير في إطلاق شرارة التفكير بربط دور المرأة والبيئة معا. كما لمعت أسماء أخرى في هذا المجال ما زلنا نتعلم منها حتى اليوم، مثل «راشيل كارسون»، التي لقبت بأم الحركة البيئية واستطاعت من خلال كتاباتها نشر الوعي حول مواضيع مهمة تتعلق بصحة الإنسان، مثل استخدام المبيدات في الزراعة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وكان لكتابها «الربيع الصامت» أصداؤه في حمل الحكومات على إحداث تغييرات جذرية في سياستها تجاه البيئة. وهناك أيضا «جاين غودال» التي اهتمت بالحياة البرية والتنوع البيولوجي، كما أولت اهتماما كبيرا للمسؤولية الفردية تجاه البيئة من خلال مؤسسة روتس آند شوتس (Roots & Shoots) التي تشجع طلاب المدارس والجامعات في أكثر من 132 بلدا على الاندماج في العمل التطوعي لحماية البيئة والمشاركة في الأعمال الإنسانية. فعلى سبيل المثال عملت الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام والرئيسة العليا لمؤسسة التنمية الأسرية، رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة، بعزم وثبات لتحفيز وإلهام نساء الإمارات والمنطقة والعالم ليساهمن في عملية التغيير نحو الأفضل. لقد حرصت على إنشاء مؤسسات تعمل على بناء قدرات المرأة وتمكينها وتوعيتها للقيام بدورها المهم في الحفاظ على البيئة.(www.google.net)  
تعد الأنماط السلوكية للأفراد أحد التحديات التي تواجه الحفاظ على استدامة البيئة، وهنا تلعب المرأة دورا مهما في تحقيق تلك الاستدامة من خلال ممارساتها اليومية داخل إطار الأسرة وخارجها، حيث تساعد التوعية البيئية للمرأة على تمكينها من اتخاذ قرارات بيئية صحيحة، مثل شراء منتجات صديقة للبيئة أو إعادة تدوير النفايات، وغير ذلك من قرارات بيئية سليمة. كما يساعد تزويد المرأة بالمعلومات البيئية السليمة على غرس تلك الممارسات لدى أبنائها، وإشراكها في عمليات الوعي والتثقيف البيئي بشكل عام لتساهم في إيجاد بيئة سليمة مستدامة.  
من هذا المنطلق بدأت الحكومات في دعم دور المرأة وإشراكها في شتى المجالات إيمانا منها بأن نهضة المرأة تؤدي إلى نهضة الوطن بأسره. واهتمت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بتعزيز وتفعيل دور المرأة في جميع مناحي الحياة وأطلقت الكثير من المبادرات الناجحة في هذا الإطار، واستطاعت تحقيق الكثير في مجال تمكين المرأة. ويرجع نجاح المرأة العربية بشكل كبير إلى إصرارها وعزمها لأن تكون عنصرا مهما وفعالا في مسيرة التنمية.(المصدر نفسة )  
وقدمت العديد من الدول العربية كل الدعم المعنوي والمادي من أجل تطوير الحركات النسائية بالشكل الذي كان له الأثر الأكبر في استدامة المجتمع بشكل عام والبيئة بشكل خاص. وعملت الدول على إطلاق العديد من المبادرات لتمكين المرأة وإشراكها في وضع خطط إدارة الموارد الطبيعية والبيئية ومتابعة ورصد تنفيذها. كما اصبحت المرأة العربية تشارك بدور فعال في سن التشريعات اللازمة ذات الأثر المباشر على صحة ورفاهية المرأة وأسرتها. ونلاحظ أن هذا الدعم قد ترجم إلى ارتفاع نسبة إقبال الطالبات في الإمارات على سبيل المثال في دراسة الهندسة البيئية ما يؤهلهن لتبوء مناصب قيادية في هذا المجال في المستقبل القريب.**

**اما على صعيد العراق فقد شهد وعلى امتداد اربعة عقود مضت من تاريخه المعاصر تطورات خطيرة تمثلت بحروب وحصار اقتصادي دولي واحتلال عسكري اجنبي وانتشار ظاهرة الارهاب الدولي ، القت بظلالها على مجمل التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع العراقي ،وكان من نتائجه السلبية وضع مضطرب مكبلا في ظل عملية سياسية هشة ، وخلافات حادة ،وتدهور مؤشرات التنمية المستدامة ( المياه ، الصرف الصحي ، التصحر ، التلوث البيئي ، عدم فاعلية دور المجتمع المدني ، عدم تبني سياسات جادة لمحاربة الفقر، البطالة ) (الشامي ونوري ، 2019: 253) ،هذا الى جانب الفساد بكل انواعه وضعف الاصلاح الاداري وتعميق الميول الريعية والاختلالات الهيكلية والتحول الاقتصادي القسري وهدر استخدام الكفاءات التقنية البشرية ،والسياسة التجارية المستقلة على الرغم من المحاولات المستمرة للبنك المركزي العراقي لادارة العملية التنموية في العراق للبناء الاقتصادي بتطبيقات جديدة تعتمد على فلسفة وستراتيجيات (علاوي والبكري والزبيدي ،2013: 281) واليات اقتصاد السوق مستندة في ذلك على مبدأ التجربة ، اي تجارب الدول التي سبقت العراق في تطبيق اليات اقتصاد السوق دون الاعتماد على المرتكزات الاقتصادية الاساسية ، وهذا ما اكدته العديد من الدراسات والتقارير الصادرة عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (وزارة التخطيط العراقية ، 2018: 34) الا ان ارتباك الرؤية وضعف التنسيق ساهم في تشتت التطبيقات ،وهذه الادوار هي بالتأكيد متباينة ما بين دولة عربية واخرى تبعا للظروف التي يعاني منها البلد ، فهناك عدد من الدول العربية تتعرض لهجمات ارهابية أو نزاعات مسلحة ساهمت في ابطاء جهوده في مجال سد فجوة عدم المساواة بين الجنسين الى حد كبير في التطبيق الوطني لاجندة التنمية .**

**ان الساحة العربية تشهد تطورا مهما على صعيد تطوير قوانين وتشريعات ودساتير تعزز دور المراة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة في المنطقة لكن يبقى نجاح هذه الاطر التنظيمية والتشريعية مرهونا يرافقها اجراءات ردع فاعلة ونافذة لمظاهر التمييز والعنف ضد المراة يرافقها برامج توعية موسعة لنشر ثقافة مجتمعية صديقة للمرأة ومؤيدة لحقوقها القانونية والمساعدة على انقاذ القوانين وعدم حبسها داخل الاوراق دون الواقع ،هذا الى جانب ان ماتقدم يتطلب جهود المراة وطاقاتها ومساهمات مشهودة لتذليل العقبات امامها وتزيد من فاعلية دورها في الوصول الى الاهداف المركزية المخطط لها .**

**تشير التقارير الصادرة في الاعوام الاخيرة الى ان العراق وعدد من الدول المنتجة للنفط سوف يوشك على الافلاس ، رغم امتلاكه مقومات الصمود والنهوض الاقتصادي ،وامتلاكه ثاني احتياطي في العالم ، فضلا عن موارد مائية وقوى عاملة تقدر باكثر من ( 10) ملايين نسمة قادرة على العمل وخبراء في الاقتصاد والمال يمتلكون من الخبرات الاكاديمية والتنفيذية يتجاوزون فيها الازمة ،مما يتطلب توفير بيئة عمل مناسبة وتأمين مناخ استثماري يشجع رؤوس الاموال الخاصة والمساهمة في رفع مؤشرات التنمية في البلاد .(النصيري ، 2019، 58)**

**ان العراق في ظروفه الريعية الراهنة هو احوج ما يكون الى دور جديد يسهل الشراكة واندماج الدولة مع النشاط الانتاجي الخاص وعلى وفق ايديولوجية اقتصادية منافية لإيديولوجيات السائدة التي تساهم في تفكيك الجغرافية السياسية والاقتصادية للعراق ، وهذا لن يتم دون تشييد نظام سياسي ديمقراطي يبتعد عن ( الدولة – المكونات ) ،ويقترب من مفهوم ( الدولة – الامة ) ويتخطاها باحلال ( الدولة – المواطنة العراقية) من منطلق ان الولاء للعراق .**

**هذا من جهة ،من جهة اخرى ان رسم سياسات اقتصادية محلية ذكية**

**والاستعانة بتجارب الدول سبيلا لانجاح هذه السياسات ،واصدار القوانين والتشريعات التي تحد من تدهور الواقع التنموي يمكن من خلالها وضع اللبنة الاولى للازدهار والاستقرار والامن في المستقبل ،وتحقيق تنمية مستدامة تشبع الحاجات الانسانية والمجتمعية ،وهنا يبرز دور المراة العراقية في تحقيق التنمية المستدامة باعتبارها اكثر من نصف المجتمع ،ولاسيما بعد النجاحات الكبيرة التي حققتها الدولة في القضاء على ( داعش ) واعلان النصر المؤزر بتحرير كامل الاراضي العراقية وتوحيد الصف الوطني ،اذ برز دور المراة بالمشاركة من خلال عملها بالقطاع العام والخاص ،وانشاء المشاريع الصناعية منها ام الزراعية الصغيرة منها ام المتوسطة انتاجية ،فضلا عن الشركات، ودعم توجهات الدولة في تبني اهداف التنمية المستدامة ( 2015-2030) عبر رؤية جديدة تبنتها في المشاركة المجتمعية التي تقود الى صناعة فضاء يحول العراق الى دولة ريعية ديمقراطية مساهمة توفر الكفاية والعدالة ويسهم في تحقيق التنمية المستدامة .(صالح ، 2015: 22)**

**المحور الثاني**

**تحديات تنفيذ ادوار المراة العراقية تجاه التلوث البيئي**

**تعد القضايا التي تتعلق بالبيئة من اكثر القضايا جدلاً بين مكونات النظام السياسي للدولة كما ان تداعياتها تؤثر بشكل كبير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الدولة لذا فإن الخطاب الديمقراطي حول تغير المناخ والتنمية المستدامة يقود الى الاستقطاب السياسي حيث يقاوم بعض الناخبين الحركة الرامية إلى إبعاد الاقتصاد العالمي عن الوقود الأحفوري، كما يشكك آخرون في التكاليف الباهظة التي سيفرضها الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر وما إذا كانت مثل هذه المحاولات سيكون لها التأثير المطلوب، ويجادل الخبراء بأن سياسات الاستدامة البيئية لم تحظ بالاهتمام الذي تستحقه، مع تزايد عدد الجهات الفاعلة المشاركة على مختلف مستويات المجتمع.. (خليل ،2016: 96-99)**

**عليه سيتم تحليل ابرز التحديات المعيقة لتنفيذ السياسات الخضراء وكما يلي:**

**1. المعوقات السياسية وابرزها :**

1. **إشكالية ارتباط سياسات التنمية بالديمقراطية:**

**غالبا ما يفترض أن الديمقراطيات تمتلك القدرة على تعزيز الحريات الإنسانية الأساسية، أي أن بعض الحريات الدنيا المتعلقة بتكوين الجمعيات والتعبير والمعارضة ضرورية لكي تكون السياسات ذات مغزى وهذا ما تطلبه بالضبط السياسات المتعلقة بالتنمية الخضراء باعتبارها سياسات جدلية. إن الضوابط والتوازنات المتأصلة في الديمقراطية تمنع إساءة استخدام السلطة المفرطة والقمع التعسفي مع ضمان الحقوق والاستحقاقات للمواطنين وتصحيح أخطاء السياسة العامة.**

**وبناءً على ما سبق فان هناك اتفاق على ان التنمية الخضراء كسياسة تحتاج الى الديمقراطية كآلية في تعزيز النمو الاقتصادي من ناحية وتوزيع فوائد النمو والحد من الفقر من ناحية أخرى، لذا يمكن أن تفهم التنمية على أنها حركة مخططة للمجتمعات نحو إيجاد حالة من ظروف الحياة الأكثر ملاءمة للعيش يرتبط تحقيقها بعناصر حاسمة لمثل هذه الظروف الصالحة للعيش تتلخص في النمو الاقتصادي، وإعادة توزيع النمو على القطاعات الاقتصادية الرئيسة، فضلاً عن إعادة توزيع فوائد النمو على المواطنين.**

**كما ان التنمية هي عملية يتم فيها تعظيم هذه الأهداف على الرغم من أنه قد تكون هناك مقايضات في هذه العملية ويعد التحدي الرئيسي هو تحد قديم: كيفية تأمين النمو الاقتصادي السريع وتوزيع فوائد هذا النمو بطريقة تقلل من عدم المساواة، وفي هذا السياق تعتبر الحريات المدنية والسياسية حاسمة لتلبية الاحتياجات الاقتصادية الملحة، وهنا يظهر الدور الحاسم الديمقراطية في تعزيز التنمية. ( كين ، 2021: 34-38)**

**ب-التأثير السلبي لظهور الحركات الشعبوية على قضايا البيئة:**

**كان أحد الانتقادات الرئيسة هو أن السياسات في الديمقراطيات غالباً ما يكون تأثيرها على المدى القصير ، اذ يكون السياسيون مهووسين بإعادة انتخابهم بدلاً من البحث عن أهداف مهمة طويلة الامد قد لا تحظى بشعبية سياسية، وبالتالي فإن الهوس بإعادة الانتخاب يدفع السياسيين وأحزابهم إلى تبني سياسات شعبوية جذابة خطابياً وموجهة على المدى القصير ،ولاسيما عندما تكون هناك حاجة إلى وجهات نظر طويلة الامد، وهذا بالضبط ما اوجد اهتمام أكاديمي متزايد بفهم كيف يمكن للمؤسسات الديمقراطية مواجهة هذه التحديات ،اذ عد البعض أن فهم التفاعل بين القواعد الانتخابية كالتمثيل النسبي على سبيل المثال ، ووساطة مجموعات المصالح ضرورية لهيكلة سياسات التوزيع لتغير المناخ، وبالتالي قد تدفع المؤسسات القادة نحو سن تشريعات تفرض تكاليف قصيرة الأجل على الناخبين، كما أن فهم سبب استمرار المؤسسات غير الفعالة في علاج مشاكل البيئة أمر بالغ الأهمية من أجل السعي وراء الربط بين الحرية والتنمية الخضراء. ( فبلتسر وليغفي ، 2017: 49-50)**

**في المقابل فان الدول الاستبدادية التي اعتادت علاج المشكلات من خلال قمع الناس تستطيع ان تحقق نجاحات في علاج المشكلات البيئية شريطة ان تمتلك القدرات المالية والفنية كما هو الحال مع الامارات والبحرين ، اما الدول التي يسود فيها العنف وانعدام القانون نتيجة ضعف المؤسسات التي تعتمد الازدهار على ما يسمى بالمسيطر المقيد، وهذا النوع ينطوي أساساً على عاملين حاسمين:**

**(أ) دولة قوية يمكنها السيطرة على العنف وتنفيذ القوانين مع توفير الخدمات العامة.**

**(ب) وجود مجتمع قوي معبأ ايديولوجياً قادر على الضغط على الدولة أو يضع قيود على سياساتها بهدف خلق التوازن بين مؤسسات الدولة والمجتمع.**

**وبناء على ما سبق يمكن استخلاص ان طبيعة النظام السياسي ومدى توافر قيم ديمقراطية التي تحكم العمل السياسي فان فاعلية السياسات المتعلقة بحماية البيئة ترتكز على عملية المساومة السياسية بين الفاعلين في النظام ، أما في حالة غياب تلك القيم فان قدرة القيادة السياسية المسيطرة في فرض سياسات البيئة تعتمد على مدى ما تتمتع به الدولة من عناصر قوة متنوعة فضلا عن قدرة القيم البديلة ( القومية او الايدلوجيا السياسية) على ضبط التوازن السياسى بما يمكن من تنفيذ السياسات الخضراء.**

**2.** **المعوقات الاقتصادية وتتمثل في التزام الحكومات والشركات العالمية والمؤسسات الإنتاجية والخدمية بشكل متزايد بالعمل المناخي، وهو الامر الذي يفرض تحديات كبيرة تقف في طريق الوصول الى ذلك عملياً ليس أقلها حجم التحول الاقتصادي الذي قد يتبعه التحول الصافي الصفري( htpp://** [**www.un.org**](http://www.un.org) **(،وصعوبة الموازنة بين المخاطر الكبيرة قصيرة الأجل المترتبة على التغير في اساليب الانتاج للسلع والخدمات غير المستعد له أو غير المتسق مع المخاطر الطويلة الاجل المترتبة على عدم كفاية أو تأخر العمل على الوصول الى نسبة صفر إنبعاثات (رادتسكي ،2003: 69-72)**

**أما بالنسبة للبلدان العربية وتلك التي تعتمد على الوقود الأحفوري فهي الأكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية في التحول الصافي الصفري، على الرغم من أن لديها آفاق نمو أيضاً، إلا انها أكثر عرضة للتغيرات في الناتج ومخزون رأس المال والعمالة لأن القطاعات المعرضة تشكل أجزاء كبيرة نسبياً من اقتصاداتها، وستحتاج المناطق الجغرافية المكشوفة إلى الاستثمار 1.5 مرة أو أكثر من الاقتصادات المتقدمة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الراهن لدعم التنمية الاقتصادية وبناء بنية تحتية منخفضة الكربون،**

**كما قد تتأثر عائدات الإنفاق الاستهلاكي أيضاً بجهود إزالة الكربون بما في ذلك الحاجة إلى استبدال السلع التي تحرق الوقود الأحفوري مثل مركبات النقل وأنظمة التدفئة المنزلية، وربما تعديل الوجبات الغذائية لتقليل المنتجات عالية الانبعاثات مثل لحم البقر والضأن، إلا انه يمكن أن يؤدي الإنفاق الرأسمالي المسبق للانتقال إلى صافي الصفر إلى انخفاض تكاليف التشغيل بمرور الوقت للمستهلكين خاصة انه من المتوقع أن تكون التكلفة الإجمالية لملكية المركبات الكهربائية أقل من سيارات ذات محركات الاحتراق الداخلي (ICE) في معظم المناطق بحلول عام 2025.**

**الا انه يجب التحذير من انه يمكن أن تكون التحولات الاقتصادية أعلى بكثير في ظل التحول غير المنظم لاسيما بسبب الآثار الأعلى مرتبة التي لم يتم أخذها في الاعتبار، ومن شأن التكاليف الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على سرعة الانتقال أو تأخره أن تزيد من خطر فقدان الأصول لقيمتها وفقدان الوظائف وحدوث رد فعل عنيف يؤخر عملية الانتقال، وحتى في ظل التحول التدريجي نسبياً إذا لم تتم إدارة تكثيف الأنشطة ذات الانبعاثات العالية بعناية بالتوازي مع زيادة الأنشطة منخفضة الانبعاثات فقد لا يتمكن العرض من التوسع بما فيه الكفاية مما يجعل النقص وارتفاع الأسعار أو تقلبها سمة من سمات الاقتصاد، لذلك يعتمد الكثير على كيفية إدارة الانتقال.**

**وعلى الرغم من جميع التكاليف والمخاطر المصاحبة، فإن التعديلات الاقتصادية اللازمة للوصول إلى صافي الصفر ستأتي مع الفرص وتمنع المزيد من تراكم المخاطر المادية، كما أن الإنفاق الرأسمالي الإضافي على الأصول المادية يخلق فرصاً للنمو فيما يتعلق بالمنتجات الجديدة منخفضة الانبعاثات وخدمات الدعم وسلاسل التوريد الخاصة بها، والأهم من ذلك أن الوصول إلى صافي انبعاثات صفرية والحد من الاحترار إلى 1.5 درجة مئوية من شأنه أن يقلل من احتمالات بدء الآثار الأكثر كارثية لتغير المناخ بما في ذلك الحد من مخاطر حلقات التغذية المرتدة الحيوية والحفاظ على قدرتها على وقف الاحترار الإضافي. (شيخة ، 2022: 78-81)**

**3.التحديات التكنولوجية :**

**يقدم التاريخ الإنساني في مجال الانشطة الانتاجية حالات وامثلة كثيرة توضح الحاجة إلى معالجة التحديات التنظيمية والمؤسسية المرتبطة بالتغيير التكنولوجي والابتكار، إذ تمثلت الآثار الاجتماعية لتوليد الكهرباء من البترول من حيث المكاسب الإنتاجية هائلة حتى القرن العشرين الا انه كان نشاطاً مدمراً للبيئة في حين انه بعد اكتشاف المحركات الكهربائية في أواخر سبعينيات القرن التاسع عشر تم توفير أقل من 5 ٪ من الطاقة الميكانيكية في المصانع الأمريكية بواسطة المحركات الكهربائية ،واستغرق الأمر 20 عاماً أخرى قبل أن ترتفع إنتاجيتها، كان أحد الأسباب المهمة للانتشار البطيء للطاقة الكهربائية هو أنه من أجل الاستفادة الكاملة من التكنولوجيا الجديدة كان على المصانع الحالية تغيير أنظمة التشغيل بأكملها أي عملية الإنتاج والهندسة المعمارية للمباني والخدمات اللوجستية وكذلك الطرق التي تم بها توظيف العمال وتدريبهم ودفع رواتبهم.**

**إن الحجة الرئيسة القائلة بأن اعتماد التكنولوجيا الجديدة التي تقدم حلول بيئية جديدة يجب أن تكون مصحوبة بتغييرات منهجية تنطبق على كل من الشركة ،وكذلك المستوى المجتمعي تعقد أوجه الترابط بين مختلف أنواع الجهات الفاعلة ذات الخلفيات المختلفة وتفاعلات السوق عموماً، فضلاً عن انها تحتاج ايضاً إلى تطوير المعرفة العلمية بما يتبعها من إصلاحات مؤسسية.**

**في الواقع قد تكون الحاجة إلى تغييرات منهجية ذات أهمية خاصة في حالة التقنيات الخضراء مثل العمليات الخالية من الكربون في الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة إذ حظيت مسألة كيفية تعزيز التغير التكنولوجي المستدام باهتمام متزايد في مجال السياسات وفي البحوث الأكاديمية والمهنية ، وبالتالي فإن الهدف الرئيس من ادخال التكنولوجيا الجديدة هو مناقشة بعض أهم التحديات المجتمعية في متابعة هذا التغيير، وتحديد الأفكار الرئيسة لصانعي السياسات ،بالإضافة إلى السبل المهمة للبحث في المستقبل، وهذا بالضبط يجعل هناك حاجة الى مواجهة التحديات الخمسة التالية: (**Ali Haghighi Asl,2021:71-73 )

1. **التعامل مع المخاطر البيئية المنتشرة - والعالمية أكثر من أي وقت مضى.**
2. **تحقيق تغيير تكنولوجي جذري - وليس فقط تدريجي – مستدام.**
3. **ظهور الرأسمالية الخضراء كأحد أساليب العمل وهو امر غير مؤكد تحقيقه.**
4. **عجز الدولة عن تصميم مزيج مناسب من السياسات تدعم التحول التكنولوجي.**
5. **التعامل مع المخاوف والآثار التوزيعية.**

**يتناول التحديان الأول والثاني الأنواع المختلفة من المهام الهيكلية المطلوبة لمتابعة التغيير التكنولوجي المستدام، والحواجز التي يجب التغلب عليها عند متابعة هذه المهام، وتتعلق النقاط المتبقية بدور ومسؤولية مختلف الجهات الفاعلة الرئيسة في العملية الانتقالية، وليس أقلها الشركات الخاصة والسلطات الحكومية، وينطوي كل تحد من هذه التحديات الخمسة بدوره على تحديات أكثر تحديداً، كما تحتاج تحليل سليم حول كيفية معالجة هذه التحديات وإدارتها، ولكن من المرجح أن تختلف الحلول المحددة اعتماداً على السياقات الوطنية أو الإقليمية، لذا يجب التركيز على البحوث التي يمكن أن تساعد في التحول الاجتماعي والتقني الأخضر.**

**وبناءً على ما سبق يمكن القول أن التصدي للتحديات المناخية والبيئية من خلال صنع سياسات متنوعة الأنشطة وأيضا متعددة الآجال تحتاج الى جهود سياسية تفعل من آلية المساومات السياسية بهدف الوصول الى توليفة مقبولة مجتمعيا للوصول الى اقل نسبة انبعاثات ممكنة، فضلا عن توفير الاعتمادات المالية المخطط لها والعمل على توفير العلاج السريع للآثار الاقتصادية السلبية المتصورة فضلا عن تحقيق المعرفة العلمية المرتكزة على الخبرة الهندسية المتعلقة بمختلف الحلول التقنية التي يمكن اعتمادها للتخفيف من تلك الآثار السلبية.**

**المحور الثالث**

**السياسات المقترحة تجاه تعزيز ادوار المراة العراقية نحو الاستدامة البيئية**

**ان تحقيق السياسات الخضراء على ارض الواقع سوف يساعد على تحقيق الاستدامة البيئية، ولذ يجب أن تكون السياسات الخضراء واقعية وأكثر فاعلية وبلغة واضحة تحفز الناس وتلهمهم للتغيير، كما يجب إبلاغ تلك السياسة إلى جميع الموظفين وارباب الاعمال وأصحاب المصلحة والعملاء والتي المراة منهم كالتزام بتحسين الاستدامة البيئية بمرور الوقت. ( ابو النصر ، مصدر سابق : 17-19)**

**ان حاجة الدولة إلى سياسة خضراء سبيلاً لتحقيق بيئتها تتطلب إنشاء رؤية خضراء حكومية، وهنا يبرز الدور القيادي للمراة بوضع رؤية تتصف بعدة خصائص تأتي في مقدمتها: ،( المسعري 2021: 518-521)**

1. **التركيز بشكل رئيس نحو رأس المال الطبيعي.**
2. **السعي نحو الحد من الفقر.**
3. **خلق فرص عمل ودعم المساواة الاجتماعية.**
4. **السعي نحو استبدال الطاقة الاحفورية بالطاقة النظيفة.**
5. **دعم مستوى المعيشة الاكثر استدامة.**
6. **الحفاظ على استدامة الموارد الطبيعية.**

**في الحقيقة ان تحقيق هذه الرؤية سيحقق الفوائد التالية:**

1. **تحسين جودة حياة الإنسان بما يجعل بيئة العمل الوطنية أكثر صحة وأماناً.**
2. **طريقة لإشراك المواطنين والمختصين في مناقشات حول البيئة الخضراء.**
3. **تحسين صافي الربح المالي.**
4. **القدرة على تلبية متطلبات المشاريع التنموية الخضراء.**
5. **تحقيق ميزة تنافسية في السوق.**
6. **ترسيخ صورة ايجابية في المجتمع للدولة ومع الشركاء التنمويين الحاليين والمحتملين للأنشطة العامة والخاصة.**
7. **التقليل من استنزاف الموارد الطبيعية.**
8. **عمل الترتيبات اللازمة لتلبية احتياجات جيل المستقبل.**

**ان تنفيذ هذه الرؤية بالتأكيد سيواجه عدة تحديات سواء اكانت داخلية ام خارجية تسعى لاعاقة مساره وتوفير الاطار الملائم لتعزيز التنمية المستدامة، وبناءً عليه تصبح السياسة الخضراء لابد ان تحتوي على تدابير مناسبة لمواجهة أي تحدي يطرأ عليها، وعليه لابد ان تتضمن عدد من المكونات التالية: (المصدرنفسه ،522-524)**

1. **انشاء اطار تشريعي سليم يدفع بالسياسات الخضراء سبيلاً لتحقيق اهداف اقتصادية وبيئية.**
2. **اعطاء الاولوية للاستثمار والانفاق الحكومي في مجالات دعم القطاعات الخضراء.**
3. **الحد من الانفاق الحكومي في المجالات التي تستنزف الموارد الطبيعية.**
4. **التوسع في انشاء برامج المشتريات العامة المستدامة.**
5. **تعزيز دور القطاع الخاص والمجتمع المدني.**
6. **تشجيع الابتكار والاستثمار الاخضر في بناء القدرات والتدريب والتعليم.**
7. **إعلان التزام الدولة بالبيئة من خلال وصف موجز لما تحاول الدولة تحقيقه من خلال أهدافها البيئية المعلنة وكيفية تحقيقها.**
8. **الالتزام بمنع التلوث والتحسين المستمر للأداء البيئي.**
9. **الالتزام بالحفاظ على سلامة الموظفين وأفراد المجتمع.**
10. **بيان الاستراتيجيات والإجراءات التي ترغب الدولة في القيام بها للوفاء بالتزاماتها.**
11. **تعزيز الحوكمة الدولية تساهم في تذليل العقبات البيئية العالمية.**

**في الحقيقة هناك حاجة إلى السياسات الخضراء لأن القيم البيئية لا يتم أخذها في الاعتبار عند**[**اتخاذ القرارات**](https://www.britannica.com/topic/decision-making)**التنظيمية وذلك الإغفال يعود الى سببين رئيسيين: (عبد الحميد ،2014:20-23)**

**أولاً:** [**الأنشطة الاقتصادية**](https://www.britannica.com/topic/market-failure#ref307835) **بما تنتجه من آثار سلبية على البيئة حيث** [**لا يتحمل الملوثون**](https://www.britannica.com/science/pollution-environment)**عادة عواقب أفعالهم، وغالباً ما تحدث الآثار السلبية في مكان آخر أو في المستقبل.**

**ثانياً:** [**دائماً ما تكون الموارد الطبيعية**](https://www.britannica.com/science/natural-resource)**أقل من الاحتياجات الانسانية الحقيقية رغم ما يفترض أن توفرها**[**غير محدود و**](https://www.merriam-webster.com/dictionary/infinite)**هذا يؤدي إلى ما اطلق عليه عالم البيئة الأمريكي** [**جاريت هاردين**](https://www.britannica.com/topic/Garrett-Hardin)**في عام 1968 "**[**مأساة العموم**](https://www.britannica.com/science/tragedy-of-the-commons)**" إذ يمكن اعتبار مجموعة الموارد الطبيعية كمشاعات يمكن للجميع استخدامها لمصلحتهم الخاصة. بالنسبة للفرد فإن من المنطقي استخدام مورد مشترك دون النظر إلى حدوده، لكن سلوك المصلحة الذاتية سيؤدي إلى استنفاد المورد المحدود المشترك - وهذا ليس في مصلحة أي شخص، ومع ذلك فإن الأفراد يفعلون ذلك لأنهم يجنون الفوائد على المدى القصير، لكن**[**المجتمع**](https://www.merriam-webster.com/dictionary/community)**يدفع تكاليف النضوب على المدى الطويل خاصةً اذا كانت حوافز الأفراد لإستخدام المشاعات بشكل مستدام ضعيفة لذا تظهر أهمية دور الحكومة في حماية تلك المشاعات. (البريدي ،2015: 63-67)**

**الخاتمة**

**أضحت الاستدامة البيئية أسلوباً من أساليب التنمية التي تتطلبها الحياة الحاصرة كونها تميز بتسارع معطياتها مع التطور و التغير، فقد ظهر مفهوم الاستدامة البيئية نتيجة جهود حديثة ومتواصلة أسهمت فيها العديد من الهيئات والمنظمات الدولية وبالاستعانة بآراء الخبراء والعلماء والمهتمين بالبيئة ومتطلبات الحياة الآمنة اقتصاديا و اجتماعيا، حتى أصبحت الاستدامة البيئية محط اهتمام دولي بغية تلبية الحاجة التنموية الضرورية للإفراد والأجيال القادمة وبما يحقق احتياجات الحاضر دون المساس باحتياجات المستقبل.**

**إننا نعيش في سباق مستمر مع البيئة وقضاياها، ونحتاج إلى أن نكرس جميع مواردنا وإمكاناتنا للتصدي للمشاكل البيئية التي تتزايد مع تزايد أنشطتنا وتطور حضارتنا؛ وكما أن المرأة عنصر أساسي في المجتمع، فهي أيضا عنصر أساسي وفاعل في القضايا البيئية، وإشراكها في العمل البيئي هو جزء لا يتجزأ من الحل لاستدامة مجتمعاتنا بيئيا واقتصاديا واجتماعيا.**

**ان وضع ستراتيجيات ورؤى مستقبلية للاستدامة البيئية في العراق باتت ضرورة ملحة للخروج من مأزق الارتجالية في صنع القرارات الاقتصادية، إستراتيجية شاملة وفاعلة في إدارة الاقتصاد الوطني وتنظيمه وتخليصه من السمة الريعية، وتفصيل دور الشراكة معه، ووضع الخطط والبرامج التي من شأنها تطوير القطاعات الإنتاجية والخدمية، من أجل تنويع مصادر الدخل والثروة في ظل توافر الإدارة السياسية، والمصداقية، والشفافية في صنع القرار الاقتصادي والبيئي، إذ أن أي إصلاح اقتصادي يجب أن يسبقه إصلاح سياسي، وحرب حقيقة على الفساد الإداري والمالي، لأنه بوجودهما لن تتمكن من تمرير أي سياسة تنموية مستدامة، ونأمل أن تجد هذه الأفكار الواردة في محتوى البحث فرصتها في التطبيق،وقد توصلت الباحثتان إلى عدد من الاستنتاجات والتوصيات ،وهي كما يلي:**

**اولا : الاستنتاجات :-**

1. **الاستدامة البيئية في المرحلة الراهنة للدول العربية ،والعراق على وجه الخصوص مطلبا ملحا لا ترفا .**
2. **دور او مشاركة المراة خطوة مهمة لتحقيق الاستدامة البيئية.**
3. **ان لكل تجربة تنموية طريق خاص ،وهذا بالتأكيد يستند الى خصوصيتها التاريخية وظروفها الاقتصادية وغير الاقتصادية ،وتحدياتها الداخلية والخارجية .**
4. **أن الاستدامة البيئية تواجه تحديات ومعوقات كبيرة وتحتاج آليات عمل وإرادة صادقة لتحقيقها.**
5. **يشكل عدم الاستقرار السياسي والأمني أهم معوقات الاستدامة البيئية في العراق ،لما يسببه من هدر الموارد البشرية والاقتصادية ولا يوفر جانب للاستثمار.**
6. **أن البيئة العراقية تعرضت إلى التلوث والتدمير نتيجة للحروب والأعمال الإرهابية بالشكل الذي تحتاج إلى جهود استثنائية لتخليصها من هذا التلوث.**

**ثانيا : التوصيات :**

1. **أعداد ستراتيجية وطنية للاستدامة البيئية تعد على وفق المعايير الرصينة التي تستند إلى المقومات الفعلية المتاحة، بالاستعانة بالخبراء العالمين. سبيلا لتطوير الخبرات والكفاءات في بلدانا العراق ،فضلا عن إرسال كوادرنا إلى دورات تدريبية وتأهيله إلى مصاف الدول الأجنبية لغرض التعرف على أحدث التطورات العلمية التي وصلت لها تلك الدول والعمل على نقلها للعراق**.
2. **العمل الجدي على استخدام الموارد البشرية والاقتصادية بالشكل الذي يتضمن تحقيق العدالة ويتضمن حق الأجيال الحالية والمستقبلية.**
3. **تقديم الدعم الاعلامي لادوار المراة ولاسيما القيادية منها بمختلف مراحله والمحافظة على رصانة الحركة النسوية وتطورها.**
4. **تهيئة متطلبات الاستقرار السياسي والأمني سبيلا لتهيئة بيئة مستدامة مناسبة للعمل الفعال**
5. **تهيئة بيئة تشريعية تضمن انطلاق عملية الاستدامة البيئية بسهولة وتساعد في اختصار الزمن وخفض الكلفة.**
6. **رفع مستوى الوعي المجتمعي بأهمية الاستدامة البيئية لضمان استجابة المجتمع وتعاونه.**
7. **للوصول الى ادارة متكاملة للبيئة العراقيةالمتاحة تتطلب جهود مشتركة من تطوير نظم المراقبة والتحكم وتبادل المعلومات وحماية المصادر الطبيعية من التلوث في اطار اتفاقات بيئية نهائية ضمن اطار منهجي موحد ومنسق.**
8. **يحتاج تحقيق هدف الاستدامة البيئية تغيير جوهري في السياسات والممارسات الحالية وهذا التغيير لن يأتي بسهولة بدون قيادة واعية وجهود مشتركة ومستمرة بينها وبين المواطنين والدول المجاورة والتي تدخل المراة شريكا رئيسا في هذه القيادة**
9. **رفع درجة الوعي لدى فئات المجتمع كافة بما فيها منظمات المجتمع المدني حول قضايا البيئة واشراكها في عملية اتخاذ القرار وتعميق ثقافة الحفاظ على البيئة.**
10. **على الحكومة العراقية للخروج من الوضع الراهن الإهتمام بإجراءات قصيرة المدى لتطوير البنى التحتية واعادة اعمارها وتحديثها والبحث عن الاستثمارات الاجنبية للمشاريع الكبيرة وصيانة البنى التحتية البيئية.**
11. **إقامة مراكز ابحاث متخصصة بشؤون البيئة في العراق تعمل على تشجيع البحوث العلمية اذ تضم اصحاب الاختصاص من (القانون الدولي، العلوم السياسية، الاقتصاد، الجغرافية السياسية، الزراعيين، علماء البيئة) تشجع على زيادة البحوث ذات التحليلات المعمقة الخاصة بالبيئة على نطاق يتناسب وحجم المشكلة البيئية المطروحة في العراق لتوفير قاعدة معلوماتية بيئية دقيقة ومتطورة توضع امام صانع القرار العراقي.**

**المصادر :**

1. الغنيماوي ، ضياء عباس حمود، (2021)، "تقويم كتاب العلوم للصف الخامس الإبتدائي في ضوء أبعاد التنمية المُستدامة"، مجلة كلية الإمام الكاظم، المجلد (5)، العدد (3).

**www.google.net**

**نصر الدين، عبيدات ياسين( 2011)، السياق التاريخي لتطور مفهوم التنمية من النمو إلى الاستدامة، يوم دراسي حول واقع التنمية المحلية المستدامة في الجزائر مع الإشارة لحالة ولاية خنشلة، الجزائر،**

1. **أبو الطير، نبيل(2010 )، المحروقات والتنمية المستدامة ومدى أهمية المراهنة على الطاقات البديلة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عناية الجزائر،**

**ابو النصر ،مدحت (2016)،التنمية المستدامة – مفهومها – ابعادها – مؤشراتها، القاهرة، المجموعة العربية للتدريب،**

1. **الفيومي،مصطفى(2022)، الاقتصاد الأخضر (المفهوم - الأهمية - متطلبات وتحديات التحول)، لينكد ان، February 15, 2022،** [**https://www.linkedin.com**](https://www.linkedin.com)
2. **انترنيت ،الامين العام لهيئة البيئة ،المرأة.. شريك رئيس في تحقيق الاستدامة البيئية،ابو ظبي ، الامارات ،2021.www.google.net**
3. **الشامي، لبنان هاتف و نوري، اسراء علاء الدين (2019)،واقع التنمية المستدامة في العراق : المعوقات والتحديات واستراتيجيات التطوير ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثامن ( اقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة ) ، بغداد .**
4. **علاوي ، كامل و البكري ، جواد و الزبيدي ، حسن (2013)،الاقتصاد العراقي والاحتلال الاميركي التحول نحو المجهول بصمات الفوضى ، ارث الاحتلال الاميركي في العراق ، مجموعة باحثين ، بغداد ، مركز حمورابي ، للبحوث والدراسات الستراتيجية.**
5. **خطة التنمية الوطنية 2018 – 2022(2018)، العراق – وزارة التخطيط .**
6. **النصيري ، سمير (2019)،ضوء في اخر النفق – رؤى ودراسات مصرفية واقتصادية ، ط1 ، بغداد ، مركز باليت للطباعة والفنون والنشر.**
7. **صالح ، مظهر محمد ( 2015)،التحليل الاقتصادي لازمة النموذج الريعي – الليبرالي الراهن في العراق ، مجلة حصاد البيان ، العدد ( 1) ،بغداد ، مركز البيان للدراسات والتخطيط .**
8. **خليل، حسن (2016) قضايا قيد التكوين، بيروت، دار الفارابي.**
9. **كين، جون(2021)، حياة الديمقراطية وموتها، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.**
10. **فيلتسر، هارالد و ‏ ليغيفي، كلاوس (2017)، المناخ والمستقبل وفرص الديمقراطية، ابوظبي، مكتبة المنهل، 2017،**
11. **صافي الانبعاثات الصفري هو خفض انبعاثات غازات الدفيئة إلى أقرب مستوى ممكن من الصفر، مع إعادة امتصاص أي انبعاثات متبقية من الغلاف الجوي، عن طريق المحيطات والغابات على سبيل المثال:** [**https://www.un.org/ar/climatechange/net-zero-coalition**](https://www.un.org/ar/climatechange/net-zero-coalition)
12. **رادتسكي، ماريان(2003)، الأسطورة الخضراء: النمو الاقتصادي وجودة البيئة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث.**
13. **Ali Haghighi Asl, ‏Maryam Khajenoori, Green Extraction in Separation Technology,** **London, CRC Press, 2021,**
14. **المسعري، فايزة عبد الله حسين(2021) بعنوان: دور المسئولية المجتمعية في نشر الوعي بالاقتصاد الأخضر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مجلة الدولية للبحوث التربوية، المجلد 8، العدد 12.2 -**
15. **عبد الحميد، محمد ( 2014) ،السياسة الخضراء لموازنة أهداف الطاقة والبيئة، مركز الامارات للدراسات، 2014.**

**21 البريدي، عبدالله بن عبدالرحمن (2015)،التنمية المستدامة: مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها، الرياض، دار العبيكان، 2015.**